الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014)

Algerian economy amid oil price crises (from perspective of 2014 crisis)

بن عوالي خالدية [1]

[1] المركز الجامعي بأفلو، khaldia_27@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 11 /04/ 2020 **تاريخ القبول:** 02 /06/2020 **تاريخ النشر:** 22 /06/2020

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آثار انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن الجزائر هي بلد ريعي تعتمد على مورد واحد في تسيير عجلة اقتصادها، هذا ما جعلها عرضة للتقلبات التي تعرفها أسعار هذا الأخير على مستوى السوق النفطية، وهو الأمر الذي يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة، لهذا فإن للصدمات النفطية التي تعرفها السوق النفطية وقع حاد على الاقتصاد الجزائري وهذا ما تم تجسيده من خلال تحليل آثار صدمة النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري، بحيث تجلت آثارها على مختلف التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري خصوصا صندوق ضبط الموارد وكذا احتياطي الصرف، الذي تأثرا بشكل كبير نتيجة هذه الأزمة، و عليه على الجزائر أن تجد بدائل عن النفط من أجل المحافظة على توازن اقتصادها.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النفطية، أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: E6,F0,E2,E3

Abstract:

This study aims at highlighting the effects of oil prices collapse on the Algerian economy, considering that Algeria is a country that depends on a single resource in the operation of its economy, which makes it subject to the fluctuations in oil market prices, which affects the country's economic policy. Thus, the oil shocks that the oil market defines have a severe impact on the Algerian economy, which was reflected in the analysis of the effects of the oil shock of 2014 on the Algerian economy, so that its effects on the overall balance of the Algerian economy, especially the resources control fund as well as the exchange reserve, are reflected. Algeria must find alternatives to oil in order to maintain the balance of its economy.

Key words: Oil crisis, oil prices, Algerian economy.

Jel Classification Codes: E6,F0,E2,E3

المؤلف المرسل: بن عوالي خالدية ، الإيميل: khaldia_27@hotmail.fr

1. مقدمة:

لقد شهدت الأسواق النفطية العالمية أزمات كبيرة، وهذا نتيجة عدم الاستقرار الذي تعيشه أسعار النفط بين الحين والآخر، بحيث أرجع الاقتصاديون هذه الاضطرابات إلى الظروف التي تحكم كل من العرض والطلب على هذه السلعة، وكذا العوامل الجيوسياسية التي تؤثر على الاستقرار السياسي ومنه الاستقرار الاقتصادي خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا أن الأزمة النفطية الأخيرة والتي شهدتها سنة 2014 فإنها كانت محصلة لاستمرار حالة تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي خاصة منطقة اليورو والدول النامية، وهو ما ساهم في في تراجع الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تشهد فيه الامدادات النفطية من دول خارج منظمة الأوبك ومن المصادر الغير تقليدية ارتفاعا ملحوظا، الأمر الذي أدى إلى حدوث وفرة في المعروض النفطي، وبالتالي انخفاض أسعار النفط إلى مستويات غير معهودة منذ سنوات طويلة.

ومن جانبها سعت الدول المنتجة والمصدرة للنفط وفي مقدمتها الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى بذل كافة مساعيها لإعادة الاستقرار إلى السوق النفطية حماية لاقتصادياتها الوطنية التي تعتمد بصورة أساسية على النفط ومنها الجزائر،إلا أن هذه المساعي لم تحقق الهدف المرجو منها.

وكغيرها من الدول المنتجة للنفط تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الأزمة إلى حد بعيد على جميع المستويات الأمر الذي

جعلها تعمل على إعادة حساباتها في اللجوء إلى خطط متنوعة لمجابهة هذه الأزمة، والعمل جاهدة للتنويع من اقتصادياتها والاستفادة القصوى بأخذ العبر منهذه الصدمة ، نظرا لاعتماد اقتصادياتها الكلي على عائدات النفط في تغطية مختلف أنشطتها.

1.1. الإشكالية: لمعالجة موضوع الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط **(من منظور صدمة النفط 2014)** تطرح هذه الدراسة الإشكال الأتي : **ماهي الأثار الاقتصادية التي طالت الاقتصاد الجز ائري جراء أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 ؟**

2.1. الفرضيات : للإجابة علي الإشكالية تعتمد الدراسة علي الفرضيات الآتية :

- كان لأزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 وقع حاد علي جميع المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري خاصة الميزانية العامة.

- ينبغي علي الجزائر استغلال العوائد النفطية الموجودة في تدعيم القطاعات الاقتصادية الرئيسية الواعدة بتحقيق نمو اقتصادي اخضر قابل للاستمرار يراعي حق الأجيال القادمة في الثروة

3.1. أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلي تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تحديد مختلف العوامل التي تؤثر على الطلب والعرض العالمي للنفط.
- تسليط الضوء على الآثار التي لحقت بالاقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار النفط مطلع 2014.
- ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة للاستغلال واستخراج النفط بما يحفظ حق الدولة في الانتفاع بثروتها الباطنية،و استفادة مواطنيها منها.
- إعادة النظر في قرارات منظمة أوبك بطريقة تراعي جميع المنتجين في المستقبل.

4.1. الدراسات السابقة :هناك عدة دراسات سابقة نذكر منها:

1.4.1. دراسة Mauricio villafuerte and pablo lopez murphy (2010): السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط خلال أزمة أسعار النفط الأخيرة،صندوق النقد الدولي, حيث تناولت متوسط استجابات السياسات المالية للبلدان المنتجة للنفط (دول opec) خلال الأزمة الأخيرة لأسعار النفط وأكدت أنها ساءت أرصدتها غير النفطية منذ البداية إلى حد كبير خلال 2003-2008 كذلك زيادة في الإنفاق .ومع ذلك انعكس هذا الاتجاه جزئيا عندما ارتفعت أسعار النفط في عام 2009،وهذا ما يدل على أن السياسة المالية كانت مسايرة للاتجاهات الدورية وبالتالي تفاقم التقلبات في النشاط الاقتصادي،وبالإضافة إلى ذلك،فإننا نقدر أن انخفاض طفيف في أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى احتياجات تمويلية كبيرة جدا في المستقبل القريب .

2.4.1. دراسة محمد إبراهيم السقا،الكويت (2009): استخدام العوائد النفطية حالة دولة الكويت سلسلة اجتماعات الخبراء ,العدد 33,المعهد العربي للتخطيط ,الكويت ,توصلت الدراسة أن الكويت استطاعت بفضل استخدام العوائد النفطية في تحقيق التنمية أن تتحول من اقتصاد منخفض الدخل إلي دولة تحقق دولة الرفاه.

1. استعراض نظري حول الأزمات النفطية في السوق النفط.

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي،وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

وتتسم سوق النفط العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب،بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات،والتي اكتسبت دورا متزايدا

في السنوات الأخيرة،كما أن أي تغير يطرأ على أحد هذه العوامل يؤدي إلى ظهور أزمات تؤثر على أسعار النفط إما بالارتفاع أو الانخفاض.

2.1. تعريف سوق النفط: إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية،خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[1] (أحمد الدوري،1983)، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية،العسكرية،المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية،وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[2](ضياء عبد المجيد الموسوي، 2005).

2.1. تعريف الأزمة النفطية: هي عبارة عن اختلال مفاجئ لأسعار النفط في السوق النقطية إما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار خلال فترة زمنية معينة،و هذا نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بالعوامل الداخلية المتعلقة بصناعة النفط، أو العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بصناعة النفط كالعوامل الجيوسياسية.[3] (أحمد الدوري،1983)

3.1. أسباب وقوع الأزمات النفطية: إن أبرز الأسباب المؤدية إلى وقوع الصدمات النفطية في السوق النفطية مايلي:

1.3.1.العوامل الاقتصادية: والتي تتعلق بالعرض والطلب وظروف السوق النفطية كسلوك المضاربة في السوق النفطية وتكلفة الاستخراج. بالإضافة إلي انخفاض الطلب العالمي، دخول لاعبين جدد، والسياسة المالية الأمريكية، وارتفاع صرف الدولار، والبحث والتوسع في إنتاج الطاقات البديلة، كلها لها تأثير مباشر أو غير مباشر علي تقلبات أسعار النفط.وهناك عامل أخر ربما سيكون له دور مستقبلي يتعلق بالدور المرتقب لمنتدى الدول المصدرة للغاز (OGEC) (روسيا ,قطر ,الجزائر ,إيران,فنزويلا) التي تتوفر على 73%من احتياط الغاز و 42% من الإنتاج العالمي .

2.3.1. العوامل المناخية: مثل الأعاصير (إعصار كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط،كذلك نجد الزلازل وبالتالي تدمير المنشآت إنتاج النفط والذي أدى إلى توقف الإنتاج.

3.3.1. لأحداث السياسية والعسكرية: ما تزال الأحداث السياسية والعسكرية من أهم العوامل المؤثرة في السوق النفطية من خلال التأثير علي حجم المعروض بسبب تعطل منشآت نفطية وصعوبات العمل وإمداد السوق بالكميات المطلوبة (حرب اكتوبر1973،11سبتمبر،غزو العراق، الحرب في ليبيا واليمن...الخ)كل هذه العوامل لها تأثير علي الأسعار.

4.3.1. سياسات المتبعة من طرف منظمة الأوبك:تعتبر السياسات المنتهجة من طرف المنتجين وحتى المستهلكين عامل مهم في التأثير علي العرض والطلب ,فقد استخدمت منظمة الدول المصدرة عدة سياسات كان لها تأثير علي الأسعار(**تغليب السعر والمتطلبات المالية علي العرض** ,أي الحد من العرض ليتناسب مع الطلب) وقد حدث هذا خلال (1985/1973)، و أيضا استخدمت سياسة **تغليب السوق**(1999/1986) من خلال زيادة العرض بسبب استعادة حصتها وعارضت هذه السياسة الدول التي لديها احتياطات قليلة ,وسياسة تثبيت الأسعار منذ 2000 ضمن قاعدة 28/22 دولار لأكثر من20 يوما متتاليا تقوم بتغيير الانتاج 500 ألف برميل يوميا[4](عبد المالك مباني،2008). وحاليا تتدخل المنظمة لإعادة التوازن للسوق الذي يعرف زيادة العرض (بمليون ونصف) برميل سنويا.

5.3.1. الاحتياطي والطاقة الإنتاجية: احتياطات الدول وطاقة إنتاجها تعتبر عامل هام في تقلبات الأسعار,فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد بإمكانية زيادة طاقة الإنتاج وزادة عملية البحث والتنقيب .

6.3.1. ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة:كان لارتفاع الإنتاج في أمريكا (النفط والغاز الصخريين) الذي ارتفع إلي الضعف في السنوات الأخيرة تأثير كبيير علي العرض والسعر,وفي الوقت الذي زاد أيضا إنتاج روسيا و كندا.[5](أسعار النفط العالمية،2019)

وهناك عوامل أخرى تتعلق بزيادة **طلب الصين** ثاني اكبر مستهلك بعد (و. م. أ) حيث قدرت الإحصائيات أن 30% من إمدادات العالمية من النفط الخام سنة 2030 ستوجه للصين[6] (لوركان ليوفز،2008) ، **وطلب الهند** رابع مستهلك للنفط على مستوى العالم وتقول التقديرات: إنه بحلول سنة 2032 ستستورد الهند نحو 92 %من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، وسيكون جزء كبير منها من الشرق الأوسط[7] (ظفر الإسلام خان، 2013) زيادة علي **ارتفاع الطلب العالمي** (40% ,الوكالة الدولية للطاقة) خلال2050.

4.1. الأزمة النفطية لسنة 2014: وكما حدث في الثمانينات(**اكتشاف غاز بحر الشمال**)، فإن بقاء أسعار النفط فوق (100 دولار لـ3 سنوات ونصف) حدث **(منذ2011 إلى منتصف 2014)** وساهم في إضعاف الطلب نوعا ما، وسمح بدخول حقول جديدة ومصادرة جديدة لإنتاج النفط إلى السوق حيث دخل (**النفط الصخري إلى السوق)**، وتسبب هذا إضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانحسار المخاوف السياسية في المنطقة، في هبوط أسعار النفط من 115 دولارا في يونيو (حزيران) إلى 65 دولارا في نفس الفترة[8] (سمير سعيفان،**2015)**، استقرار أسعار النفط فوق مستويات (80 دولارا للبرميل) حتى بداية شهر أكتوبر 2014، ثم عاودت الهبوط بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري والنفط غير التقليدي في

أمريكا الشمالية ,كما شهد النصف الثاني من عَامي 2014 و2015 تخمة من النفط الخام المعروض في الأسواق أدى إلى تراجع الأسعار بشكل كبير سنة 2015 لتصل لأقل مستوى لها في 6 سنوات سابقة.

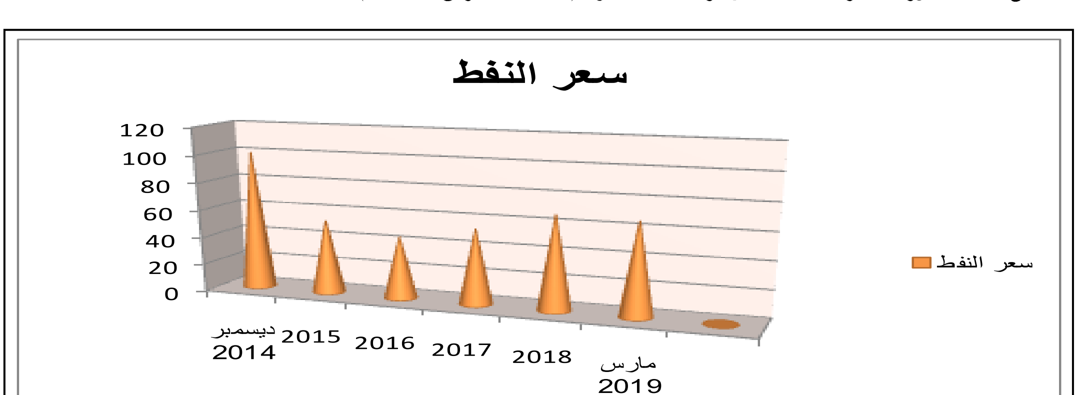
ويعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"،متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق،لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

وأسهم أيضا في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الماضية ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأميركي -أكبر اقتصاديات العالم- والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلّص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأميركيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأميركي.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن قراءة متفحصة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري جويلية وديسمبر الماضيين تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20 و35% من تراجع أسعار البترول، ليتضافر هذا العامل مع الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط في الفترة نفسها، والتي نتجت أساسا عن التعافي السريع لإنتاج ليبيا النفطي وبلوغ الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من العام الماضي مستويات قياسية، وذلك رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق، وتفيد آخر تقارير منظمة الطاقة بأن مخزونات النفط العالمية - لا سيما في أميركا- في أعلى مستوياتها منذ عامين. [9](الجزيرة أخبار،2019)

كل ذلك أثر بشدة على ميزانيات الدول التي تعتمد على النفط في تغطية نفقاتها مثلا (لجزائر فنزويلا) اللتان تسعى للخروج بقرار جماعي بخفض إنتاج النفط عالمياً خاصة من أعضاء منظمة أوبك في ظل إصرار البعض علي حصتها السوقية في سوق النفط، بدلاً من السعي نحو تقليل تخمة المعروض، من أجل رفع الأسعار.استمرت الأسعار منخفضة حتى تدنت إلى 27 دولارا للبرميل في شباط (فبراير)2016 .

الشكل 01: تطور أسعار النفط بالدولار خلال الفترة (2014/مارس 2019)

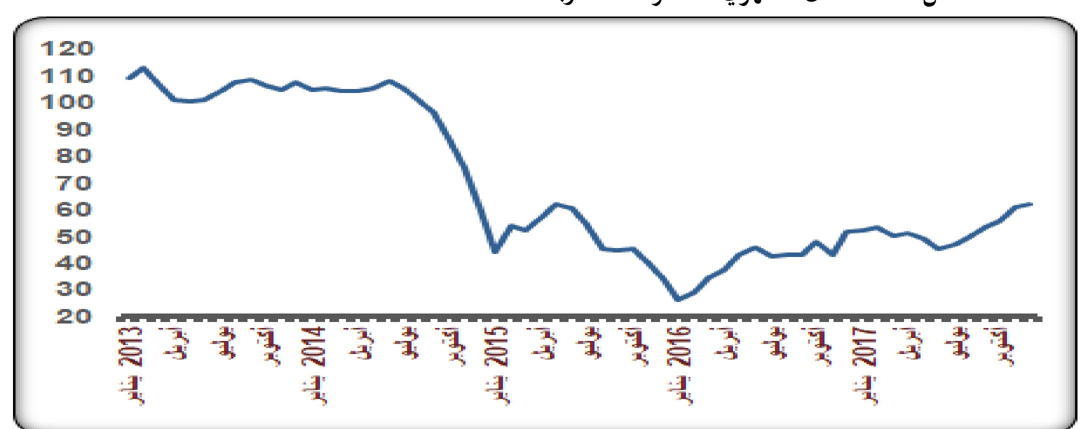


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2017 لبنك الجزائر وإحصائيات التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء لمنظمة أوابك من سنتي 2018 وماي 2019.

أما بالنسبة لحالة الانخفاض في أسعار النفط لسنة 2014 فترجع إلي عدة أسباب لعل أهمها:[10] (عويسي وردة،2017)

- توجه كبرى الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج،وهو ما خلق فجوة بين العرض و الطلب.
- عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق و ليبيا على حجم الإنتاج،و هو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام وهما من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة،و خاصة مع استمرار معاناة عدد من الدول الأوروبية اقتصاديا و ماليا،و تزايد المخاوف بشان تباطؤ وتيرة نمو العالمي.
- تزايد مستوى المضاربات خلال النصف الثاني من العام،في ظل العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام. ويمكن توضيح الحركة الأسبوعية لسعر سلة الأوبك في 2014 في الشكل أدناه :

الشكل 02: المعدل الشهري لأسعار سلة الأوبك 2014



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 2017، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www. oapec.org/ope، تاريخ الزيارة: 2019/09/27.

2. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

1.2. الإمكانيات النفطية للجزائر: تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة،أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم،باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط،ويظهر هذا من خلال حجم الاحتياطيات و القدرة الإنتاجية.

1.1.2. الاحتياطات النفطية: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط،هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا،والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي. بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد،بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي،إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا،نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر. و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلا الفترة الممتدة من (2000- 2018)

الجدول 01: تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2000–2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي (مليون برميل)	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي(مليون	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

برميل)							
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018(*)	-	-
الاحتياطي(مليون برميل)	12200	12200	12200	12200	12200	-	-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الإحصائي 2019، ص: 08.

Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, p19, 2007, P17,2014 ,P 22.

(*): بيانات سنة 2018 تقديرية.

2.1.2. الطاقة الإنتاجية: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم،فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا،والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية،هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط،وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971،فمنذ هذا التاريخ و الإنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف و البحث و التنقيب وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول 02: تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2018-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج (ألف برميل في اليوم)	796,0	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352,0	1368,8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج(ألف برميل في اليوم)	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8	1162,0	1199,8	1202,6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018(*)	-	-
الإنتاج(ألف برميل في اليوم)	1193,0	1157,0	1020,3	933,0	970,0	-	-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الإحصائي 2019، ص: 28

Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,1999, p42, 2007, P21,2014 ,P30.

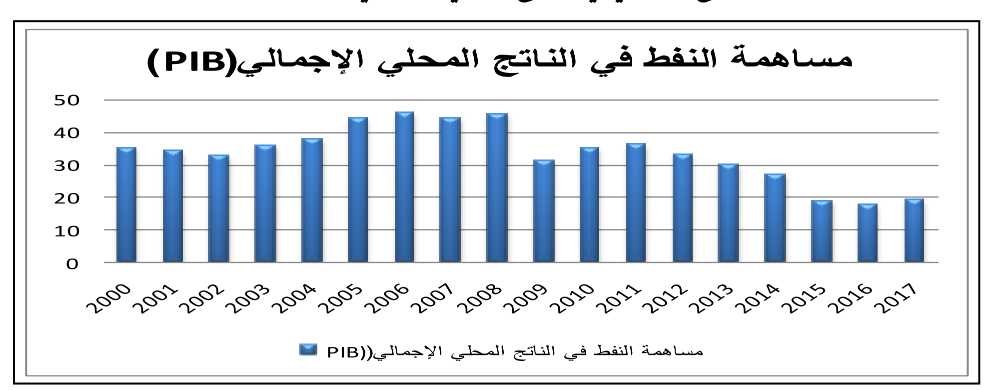
(*): بيانات سنة 2018 تقديرية.

2.2.مكانة النفط في الاقتصاد الجز ائري: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي،و هذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي،و كذا إلى وتيرة نمو هذا

القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة،ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج،و فيمايلي سوف نتطرق إلى تبيان مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات التي سوف تبين لنا مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وكذا مدى ارتباطه به.

1.2.2. مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي(PIB): نظرا للأهمية الكبيرة التي احتلها النفط أصبح يشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري،إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني،ونمو هذا الأخير أصبح مرتبط جد الارتباط بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 03: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) **خلال الفترة(2014-2017)**

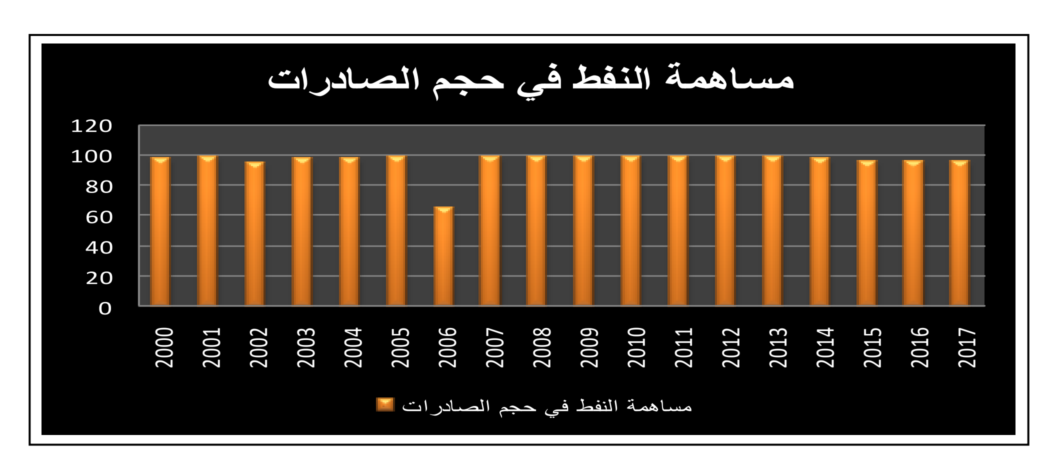


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012 -2017

من خلال ملاحظة الشكل رقم (01) يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي،إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 200 إلى غاية 2017 ما يعادل 33,72 % (من إعداد الباحثة)[11] من إجمالي الناتج المحلي الخام،وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة وذلك عن طريق فتح مجال الاستثمار في القطاع النفطي على الأجانب،بحيث حقق القطاع النفطي نسبة لابأس بها في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين مقارنة مع نهاية التسعينيات،و هذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم في هذه السنة والتي كان نتيجتها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية،أما أعلى نسبة فسجلت سنة 2006 بـ **45,9** % ، وهذا بسبب الارتفاع الكبير الذي عاشته أسعار النفط خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى.

2.2.2. مساهمة النفط في حجم الصادرات: منذ وقت بعيد و صادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر،و بالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر،و هذا ما سوف نوضحه من خلال الشكل التالي:

الشكل 04: مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(2000-2017)

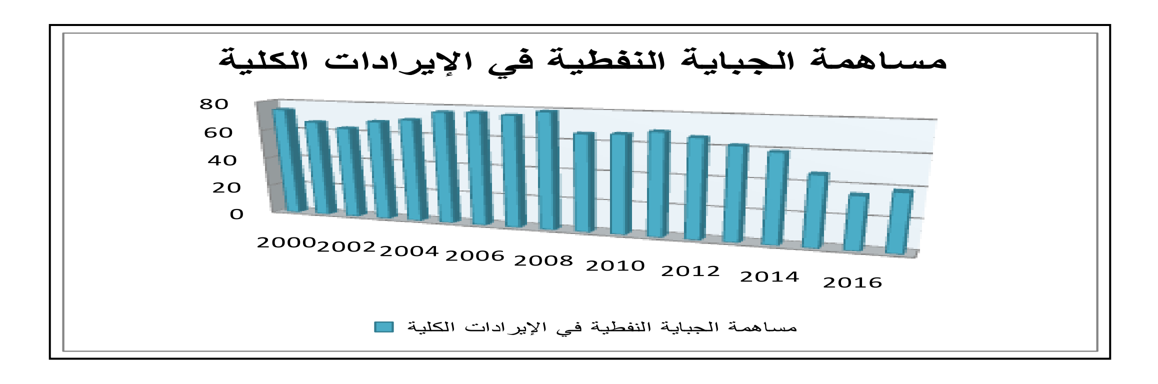


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الجزائري لسنة 2005-2010-2017.

من خلال الشكل نلاحظ أن الصادرات النفطية تساهم بنسبة جد كبيرة في الصادرات الكلية، كما أن نسبة الصادرات النفطية عرفت ارتفاعا كبيرا خصوصا في سنة 2001 إذ نسبتها 99,03 % من مجموع الإيرادات الكلية للدولة،ثم انخفضت بمعدل طفيف جدا لتحافظ على نسبة 98 % خلال الفترة 2007-2011 ، وهذا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي عرفتها أسعار النفط،حيث بلغ سعر النفط سنة 2008 حوالي 99,97 دولار للبرميل،غير أن انخفاض وتقلبات الأسعار التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 2014 والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ، فهذا ما أدى إلى تدهور نسبة الصادرات النفطية إلى 95,3 سنة 2016 .

3.2.2. مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة: وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي،فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية،التي غداة الاستقلال كانت مساهمتها في ميزانية الدولة لا تمثل سوى **نسبة ضئيلة** من مجموع الإيرادات[12] (بوعوينة مولود،2009 -2010) إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد الأخرى،و هذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية وفق الشكل التالي:

الشكل 05: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الجزائري لسنة 2005-2010-2017.

من الشكل أعلاه نستنتج أن إيرادات الجباية النفطية خلال السنوات الأولى للقرن العشرين تراوحت مابين 60% إلى 70% من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العامة إلى غاية 2009، بحيث عرفت الجباية النفطية خلال هذه السنة تدهورا كبيرا في قيمتها وصل إلى ما نسبته **65,6**% مقارنة مع السنة السابقة 2008،إذ قدرت نسبتها في هذه السنة **78,8** %، وبالتالي كانت نسبة الانخفاض 13,2% بين سنتي 2008 و 2009،لتواصل في سنة 2011 انخفاضها فسجلت نسبة 44,93 % من مجموع الإيرادات الكلية،وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية،لترتفع سنة 2012 بنسبة 5,1 %،وتمثل الضريبة النفطية في هذه السنة 2,75 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي(37 دولار للبرميل) مقابل 2,5 مرة في 2011،أما نسبتها إلى الإيرادات الكلية فتشكل الجباية النفطية 66 % في 2012 مقابل 68,7 % في 2011،بينما كانت في 2011 نفس إيرادات النفط هذه تمثل 102,6% من النفقات الجارية، لم تعد تمثل في 2012 سوى 84,8 %، مما يبين تدهور واضح لتغطية النفقات الجارية[13] (التقرير السنوي للبنك الجزائري،2012) من طرف الإيرادات التي تدرها الجباية النفطية.

أما في سنة 2014 فقد شكلت الجباية النفطية نسبة 59 % إلى الإيرادات الكلية مقابل 66 % سنة 2012 وهذا نتيجة الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال منتصف هذه السنة، لتواصل في انخفاضها لتصل إلى مستوى 34,9% سنة 2016 .

3.2.أثار أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري:

وكغيرها من الدول المنتجة للنفط،تواجه الجزائر تحديات تتمثل في إدارة العوائد النفطية وتخطيط عملية التنمية،خصوصا وأن الأسعار النفط غير دائمة الاستقرار وهذا ليس سببه دائما العوامل التقليدية المعروفة التي تؤثر على تذبذب أسعار النفط وهو ما تمت ملاحظته في الصدمة النفطية لسنة

2014 بحيث كانت هناك أسباب غير المتعارف عليها كانت سببا في الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط اتفاق كل من الولايات الأمريكية والمملكة العربية السعودية من اجل خفض أسعار النفط والغاز،مما سيؤثر سلبا على كل روسيا وإيران على اعتبارهما من أكبر المتضررين من هذا الانخفاض.

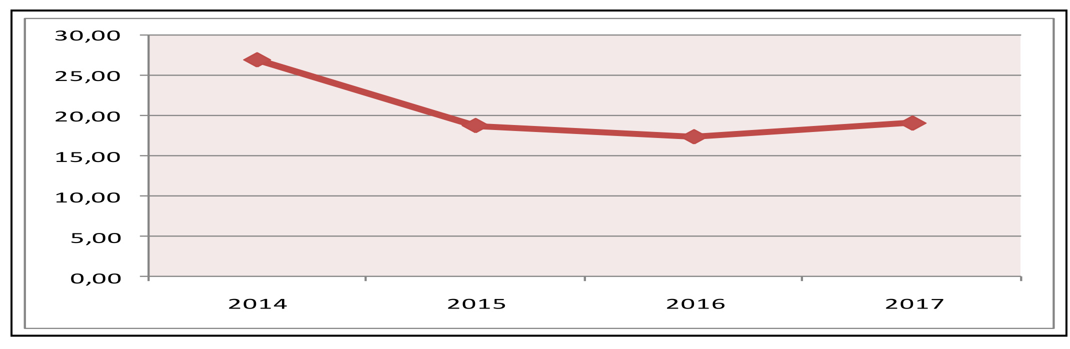
وتؤدي التغيرات المفاجئة في أسعار النفط إلى ارتفاع حالة عدم اليقين،ما يمكن أن يسفر عن انخفاض الاستثمار والحد من الإنفاق الرأسمالي،وتراجع استهلاك السلع المعمرة.

فتأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاديات يعتمد على رد فعل سياسات الدول،و جهات السياسات النقدية،والمالية،وفي الوقت نفسه،فإن تراجع الإيرادات بسبب هبوط النفط يمكن أن يقيد السياسة المالية للدول المصدرة للخام،ما قد يؤثر سلبا على الإنتاج،و هذا ما تمر به الجزائر اليوم باعتبارها أنها بلد ينتج بأقصى قدراته مع ارتفاع مستويات الإنفاق تبعا فضلا عن الواردات،هذا ما جعلها الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار على عكس بلدان أخرى لديها هامش معتبرا. هذا ما جعل التحديات الاقتصادية والخيارات الاقتصادية للجزائر ستكون صعبة في ظل تراجع قدرات الإنتاج ,وتزايد الطلب في افاق 2024،في حالة بقاء أسعار النفط في هذا المستوى وافتقار لسياسة التنويع الاقتصادي التي تعاني منها الجزائر اليوم.

وفي ظل هذه التطورات نجد أن صدمة النفط لسنة 2014 كان لها وقع حاد على الاقتصاد الجزائري وهذا ما سوف نرصده من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير كبير في الاقتصاد الجزائري وهذا كمايلي:

1.2.3. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الناتج الداخلي الخام: يتأثر الناتج الداخلي الخام في الجزائر بتقلبات أسعار النفط حيث مع ارتفاع أسعار برميل النفط ترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام و العكس صحيح عند انخفاض أسعار البرميل ,ولذلك عمدت الدولة إلى تشجيع القطاعات الأخرى مثل الزارعة خاصة وأن الجزائر تحوز على مساحات شاسعة و أرض خصبة ، كذلك قامت الدول بتشجيع القطاع الخاص المنتج في مجال الصناعة بهدف تعويض قطاع المحروقات .

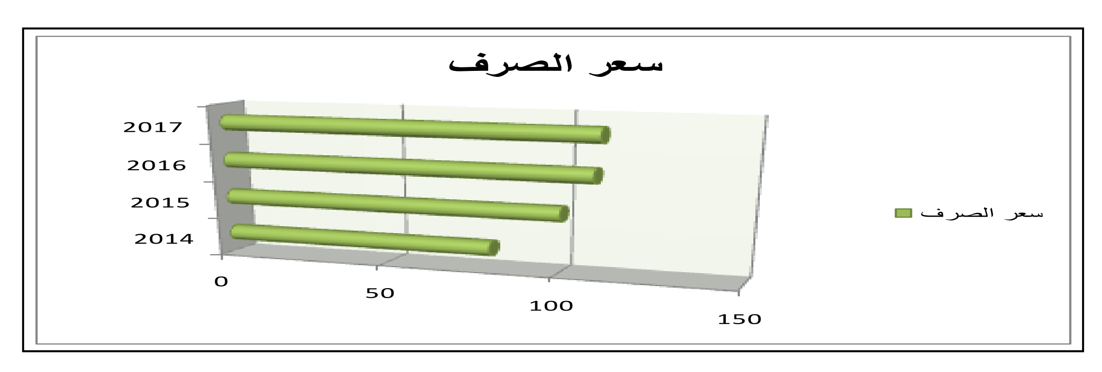

الشكل 06 : تطور نسبة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الفترة ما بين 2014 و2017



المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

3.2.2. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على سعر الصرف: في الجزائر يتم تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار حسب أهم أساسيات الاقتصاد،لاسيما أسعار النفط،مستوى الإنفاق العام والفوارق في الإنتاجية وفي التضخم بينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين، وبما أن هناك علاقة بين تحديد سعر الصرف وأسعار النفط،فسوف نتطرق إلى مدى تأثر سعر الصرف بالصدمة النفطية لسنة 2014 وهذا من خلال الشكل التالي:

الشكل 07: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الفترة ما بين 2014 و 2017

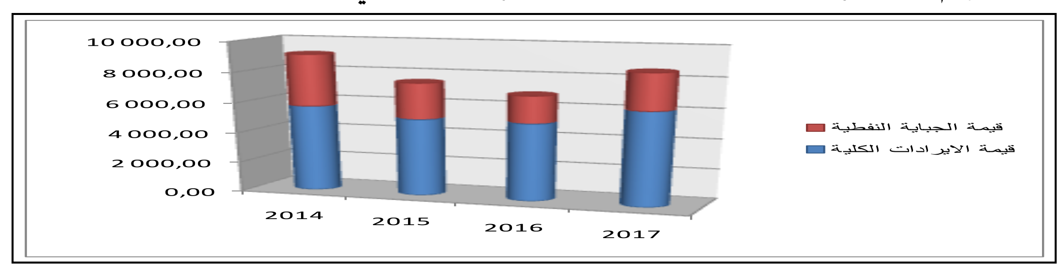


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير البنك المركزي الجزائري من سنة 2015 إلى غاية 2017.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن سعر الصرف لم يتأثر بتقلبات أسعار النفط وهذا راجع كون أن البنك المركزي الجزائري يطبق سعر الصرف المحدد إداريا.

3.2.3. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الميزانية العامة والإيرادات الكلية: كون أن الجزائر بلد ريعي يعتمد في اقتصاده على النفط كمصدر أساسي لدخله،فنجد أن نسبة كبيرة من إيرادات الدولة مصدرها النفط،و على هذا الأساس تجد هذه الأخيرة نفسها رهينة التقلبات التي تشهدها أسعار النفط،ففي حالة ارتفاع هذه الأخيرة تسجل الإيرادات الكلية ارتفاعا والعكس في حالة الانخفاض أسعار النفط. ونتيجة لهذا نجد أن الصدمة النفط لسنة 2014 أثر على الإيرادات الكلية للجزائر وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 08 : تطور حصيلة الجباية النفطية و الإيرادات الكلية في الفترة ما بين 2014و 2017 .



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن الجباية النفطية سجلت انخفاضا سنتي 2015 و 2016 مقارنة بسنة 2014 لتعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2017 وهذا نتيجة الانهيار الحاد لأسعار النفط منتصف 2014،في المقابل نلاحظ أيضا أن الإيرادات الكلية سلكت نفس منحى الجباية النفطية، هذا ما يدل على أن الإيرادات الكلية للدولة تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الجباية النفطية، هذا ما يؤكد أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات الكلية والجباية النفطية التي هي رهينة تقلبات سعار النفط، وبهذا نستنتج أن الإيرادات الكلية للجزائر تتأثر هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط.

وبما أن الإيرادات النفطية تمثل حصة السد في الميزانية العامة للدولة فكان لانخفاض أسعار النفط سنة 2014 وقع حاد على الميزانية العامة للدولة نتيجة تقلص مستوى إيراداتها الكلية بسبب انخفاض أسعار النفط،فمثل هذه الأوضاع ستدفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات دورية على الجباية العادية، ففي ففترات التوسع ستسعى إلى خفض المعدلات الضريبية لتشجيع الاستثمار،أما في فترات الركود وانخفاض أسعار النفط وبتراجع الجباية النفطية ينبغي رفع المعدلات الضريبية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي مما يتطلب إيجاد مصادر تمويل أخرى خارج المحروقات للتقليل من مخاطر المالية العامة،فتراجع الجباية العادية يفسر أساسا في الجزائر بمدى تباطؤ النشاط الاقتصادي،هذا ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات من أجل تغطية العجز على مستوى نفقاتها،بحيث لجأت الجزائر إلي سياسة التقشف ثم إلى التمويل غير التقليدي(طبع النقود)، و كان له آثار سلبية كثيرة. وحتى تستطيع الجزائر من تحقيق التعادل في ميزانيتها تحتاج إلى سعر 120 دولار للبرميل

4.2.3. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على صندوق ضبط الايرادات (FRR)

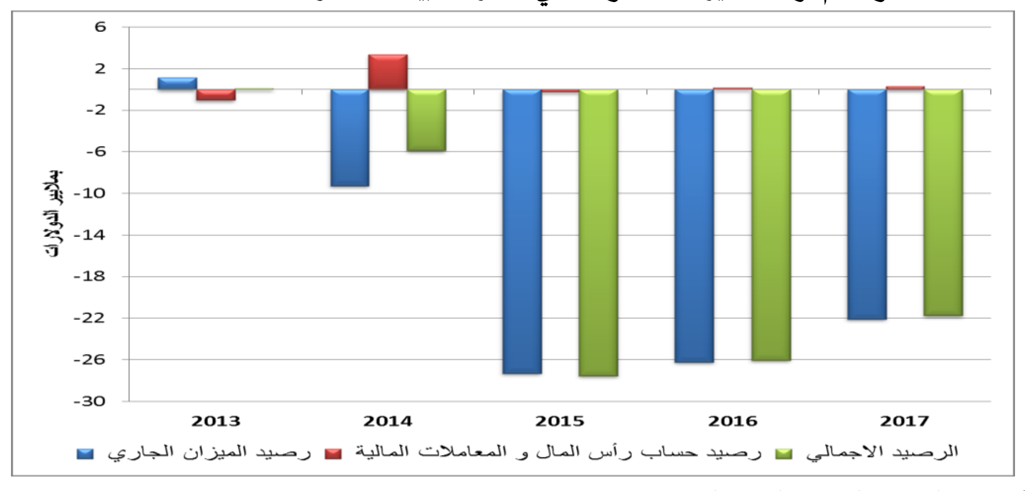
قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل امتصاص فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار النفط على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية،وذلك بموجب القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على مايلي[14] (الجريدة الرسمية 2000) :"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302-103 بعنوان صندوق ضبط الموارد". ويتم من خلال هذا الصندوق ضبط النفقات وتوازن الميزانية كما يمكن استخدامه لتخفيض المديونية العامة.

فمنذ إنشائه عرف الصندوق انتعاشا كبيرا في رصيده الختامي وهذا نتيجة ارتفاع في فائض الجباية النفطية المحولة إلية بسبب ارتفاع أسعار النفط،وبقية قيمة رصيده في تزايد مستمر ومتواصل إلى غاية 2012،فبعدما كان يبلغ سنة 2012 ما مقداره 752,6 5 مليار دينار،أصبح في سنة 2013 يبلغ حوالي 512,5 5 مليار دينار وهذا نتيجة انخفاض فائض الجباية النفطية المحولة له، ليتواصل رصيد

الصندوق في الانخفاض خاصة بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط في مطلع سنة 2014 بحيث سجل الصندوق خلال هذه السنة ما قيمته 408,1 4 مليار دينار[15] (وزارة المالية، 2020)، بحيث تواصل تسجيل الانخفاض في رصيده خلال سنتي 2015 و 2016،ليصل إلى حد النفاذ 00,00 دينار سنة 2017 وهذا راجع إلى انعدام فائض القيمة على الجباية البترولية[16].(وزارة المالية، 2020)

5.2.3. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على ميزان المدفوعات: لقد شهد ميزان المدفوعات عجزا كبيرا في الرصيد الإجمالي وهذا راجع على انخفاض قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 لتواصل هذا العجز وبنسبة كبيرة سنة 2015 وهذا بسبب تدني مستوى أسعار النفط خلال هذه السنة مقارنة بالسنتين التي تسبيقاتها والسنتان التي بعدها،هذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى احتياطي الصرف في هذه الفترة،إلا أن هذا الأخير لن يصمد طويلا مع استمرار الأزمة لان الاحتياطات الموجودة تسمح للجزائر بمواجهة الأزمة في الأجل القصير،لأن هذه القدرة على مقاومة الأزمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت الأسعار على هذا النحو من الانخفاض،و هذا ما يوضحه لنا الشكل التالي:

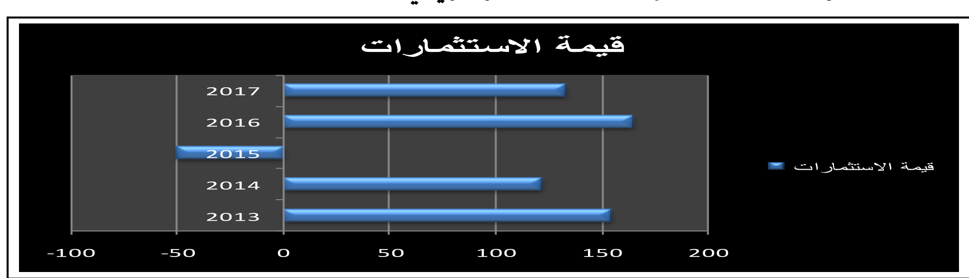
الشكل 09: تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 2014 و 2017



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

6.2.3. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الاستثمارات: لقد كان لانهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014 أثار وخيمة على الاستثمارات بحيث تهاوت قيمة الاستثمارات إلى أدنى مستوياتها منذ سنة 2000 وخصوصا سنة 2015 وهذا لكون أن سعر النفط سجل أقل مستوى له منذ 15 سنة وهو 45 دولار للبرميل هذا ما أثر على الإيرادات الكلية ومنها الميزانية العامة للدولة هذا ما دفع هذه الأخيرة إلى تجميد معظم المشاريع الاستثمارية بسبب عجزها عن توفير التمويل اللازم لها وهذا ما سوف يبينه لنا الشكل التالي:

الشكل 10: تطور قيمة الاستثمارات بالدينار الجزائري في الفترة ما بين 2014 و 2017



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

خاتمة:

يعتبر النفط شريان الاقتصاد في الجزائر،فالجزائر تتمتع بإمكانيات نفطية هامة،أهلتها إلى أن تكون من بين الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا،وذلك من حيث كمية الاحتياطي والطاقة الإنتاجية،وذلك من خلال نسبة مساهمته في الاقتصاد الجزائري،حيث يساهم بنسبة تفوق 30% من الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة تتراوح بين 65 و 70% من خلال الجباية النفطية،هذا بالإضافة إلى مساهمته في باقي القطاعات الاقتصادية،وكذا تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا من وراء ما يدره من عوائد نفطية،و التي تعتبر من أهم الإيرادات المالية،التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها،و مصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تحتوي الجزائر على إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تكون من بين الدول المنتجة للنفط عربيا وعالميا، وذلك من حيث كمية الاحتياطي والطاقة الإنتاجية.
- ✓ تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة.
- ✓ إن الأزمات المتكررة التي تشهدها السوق النفطية جراء الانهيار الحاد في أسعار النفط، جعل الاقتصاد الجزائري يعيش تحت رحمة تقلبات أسعار النفط مما يطرح ضرورة ترشيد استخدام العوائد النفطية لصالح القطاعات المنتجة.
- ✓ إن تقلب أسعار السلع الأولية يشكل تهديدا للمالية العامة بالنسبة للبلدان المصدرة بكثافة لهذه المواد،بل يعد من أبرز مواطن ضعفها، لهذا ينظر إليها عادة كأحد العوامل الضارة بالرفاهية في هذه البلدان لأنها ترفع من معدلات تقلب الاقتصاد الكلي، وتخفض الأسعار في رأس المال الحقيقي و البشري،وتعوق النمو،وتزيد من نسبة الفقر.

- ✓ توزيع الموارد المالية بشكل جيد على قطاعات الاقتصاد، للمساهمة بفعالية في تحقيق نمو مستدام قادر على تعزيز تنافسية منتجات القطاع التبادلي في السوق الدولي، وتجاوز ما يعرف بفترة الانكماش النفطي .

و بعد أن تحدثنا عن النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

- ✓ التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال، وهذا من أجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.
- ✓ محاولة الاستثمار في الخارج ، وذلك عن طريق شراء أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، والتخلي عن الاستثمار الداخلي .
- ✓ يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ بناء اقتصاد جزائري قوي تأهبا لمرحلة ما بعد النفط بطريقة فعالة.

قائمة المراجع والهوامش:

[1] – أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983، ص 142.

[2] – ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005،ص29.

[3] – محمد أحمد الدوري،المرجع السابق ، ص 27.

[4] - عبد المالك مباني،الاقتصاد العالمي للمحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2008، ص47

[5] – أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات 2025، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www. *Rawabet center.com*، تاريخ الزيارة: 2019/09/27.

[6] - لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008، ص16 .

[7] – ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013، ص- ص02-04.متاح على الموقع الالكتروني:*http://studies.aljazeera.ne*، تاريخ الزيارة:2019/04/11.

[8] – سمير سعيفان، تقرير ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط علي البلدان المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2015، ص12.

---

[9]– الجزيرة أخبار، انهيار أسعار النفط وتداعياته، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/1/17/، تاريخ الزيارة: 2019/09/16.

[10]– عويسي وردة، ازمة انخفاض اسعار النفط وإمكانية التوجه نحو الطاقة المتجددة كبعد استراتيجي للسياسة الطاقوية في الجزائر، الملتقى الدولي حول : أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14 و15 أكتوبر 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

[11]- من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (01).

[12]– بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"،مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 –2010، ص37.

[13]– **التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص97.**

[14]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص 04.

[15]– وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة2017، ص: 25، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances، تاريخ الزيارة: 2020/02/08.

[16]_ وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018، ص: 28، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances، تاريخ الزيارة: 2020/02/08.